Introduction

In the era of Imam al-Mansur Ali bin al-Mahdi, Abbas witnessed internal disturbances as a result of his policy which led to economic and political crises which worsened greatly in the last years of his rule. This weakened the situation of the country and this stage constituted an important turning point in Yemen's history and contributed to creating events that influenced the march. The historical history of Yemen until it was almost a starting point for the political transformations of the stages that followed, and that this importance for that stage was the reason to choose the subject of the subject of research.

The state of Al-Qasim was not only the result of the policy of Imam Al-Mansour, as well as the political and social unrest that made Yemen live in a climate of crisis beyond. In order to arrive at a closer study of this stage, the research was divided into two sections. The first included the reign of Mansour bin Ali al-Mahdi, Abbas and his personality and the administrative structure of his rule. The second topic concerned the political, economic and human factors that led to the disturbances in his reign. Led to the weakening of the authority of the state and the rise of tribal and regional rebellions, and ended with a conclusion that shows the most important conclusions reached.

م.م حذيفة عبدالله عباس النعيمي

المقدمة

شهدت اليمن في عصر الإمام المنصور علي بن المهدي عباس اضطرابات داخلية نتيجة سياسته التي أدت إلى أحداث أزمات اقتصادية وسياسية تفاقمت كثيراً في السنوات الأخيرة من حكمه، مما اضعف أوضاع البلاد، ولكون هذه المرحلة شكلت منعطفاً هاماً في تاريخ اليمن وأسهمت في خلق أحداث أثرت في المسيرة التاريخية لليمن حتى كأدت تكون نقطة انطلاق للتحولات السياسية للمراحل التي تلتها، وان هذه الأهمية لتلك المرحلة كانت سببا في اختيارها مادة لموضوع البحث.

فدولة آل القاسم لم تكن إلا نتيجة لسياسة الإمام المنصور، فضلا عن الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي جعلت اليمن يعيش أجواء مأزومة لما بعده. ومن اجل الوصول إلى دراسة فاحصة لتلك المرحلة تم تقسيم البحث إلى مبحثين، تضمن الأول عهد المنصور علي بن المهدي عباس وشخصيته والهيكل الإداري لحكمه، واهتم المبحث الثاني بالعوامل السياسية والاقتصادية والبشرية التي أدت إلى حدوث الاضطرابات في عهده، وأثر تلك العوامل على الأوضاع الداخلية لليمن إذ أدت إلى إضعاف سلطة الدولة وقيام التمردات القبلية والإقليمية، وانتهى البحث بخاتمة تبين اهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها.

واعتمد البحث على مجموعة من المصادر والمراجع العربية والمعربة أهمها كتاب محمد بن علي الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، وكتاب حسين بن عبدالله العمري، مئة عام من تاريخ اليمن الحديث، وكتاب، درر نحور الحور العين للطف الله بن احمد جحاف، وكتاب محمد بن محمد زبارة، نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر. وهناك العديد من الكتب الأخرى التي تم إدراجها في الهوامش.

وقد حاول البحث إظهار أهمية مرحلة حكم الإمام المنصور علي بن المهدي عباس والنتائج التي ترتبت عليها فيما بعد على جميع الاتجاهات في اليمن سواء منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

المبحث الأول /شخصية المنصور علي ونظام حكمه

أولاً : شخصية المنصور علي :

هو الإمام المنصور علي بن الإمام المهدي عباس بن الإمام المنصور الحسين بن الإمام المتوكل القاسم بن الحسن بن الإمام المهدي احمد بن الحسن بن الإمام القاسم بن محمد مؤسس الدولة القاسمية في اليمن(١).

ولد المنصور علي في عام ١٧٣٨م في صنعاء، وكان والدهُ الإمام المهدي عباس حينها في العشرين من عمره، وكان لديه اثنا عشر أخاً اشهرهم محمد والقاسم ويوسف واحمد وإسماعيل والذين عرفوا بأخلاقهم الحميدة وكفاءتهم العالية(٢).

نشأ المنصور علي في صنعاء واخذ العلم من علمائها، فانه درس الفقه والنحو على يد العلامة الحسن بن علي حنش، واظهر شغفا شديدا بالكتب النفيسة ومطالعتها(٣)، كما كان يهوى الفروسية(٤)، وعرف بدوره القيادي والإداري فقد عينه والده الإمام المهدي عباس في عام ١٧٥٨م والياً على صنعاء، وحينها لم يتجاوز الحادية والعشرين من عمره واسكنه قصر صنعاء(٥) الواقع شرقي المدينة وهذا القصر كان يعد مقر القيادة العليا للبلاد، ففيه مقر أمراء الجيش ووالي صنعاء ومعظم وزراء الدولة فضلا عن كونه سجناً عاماً ومخزناً للسلاح ودار لضرب العملة، بل عد قلعة صنعاء وحامية المدينة(٦).

وبذلك أتيحت له فرصة ليست بالقصيرة لممارسة الإدارة والقيادة العسكرية حتى تجاوزت السبعة عشرة سنة على حكم أبيه، فأكسبته الخبرة والمعرفة الواسعة(٧)، فضلا عن تعرفه على القادة في المجالين العسكري والاجتماعي والذي منحه قدرة على توجهاتهم وميولهم وكيفية التعامل معهم.

ثانياً : وصول المنصور علي إلى الحكم :

توفي الإمام المهدي عباس بن الإمام المنصور حسين في ٧ ايلول ١٧٧٥م عن عمره ثمانية وخمسون سنة قضى منها تسعة وعشرون سنة متربعاً عرش الإمامة في اليمن(٨).

تسلم المنصور علي الإمامة خلفاً لأبيه المهدي وعمره سبعة وثلاثون عاماً، وجلس في بستان السلطان بصنعاء يستقبل المبايعين له بالخلافة من آل الإمام والعلماء والحكام وسائر الناس الحاضرين وحينها لقب بالمنصور(٩).

يعد المنصور علي ابن الإمام المهدي عباس عاشر من تولى حكم اليمن من آل القاسم بعد خروج الأتراك سنة ١٦٣٥م، وثالث إمام من آل القاسم ورث عن أبيه الحكم، وثاني من وصل إلى إمامة اليمن بدون منازع ولا منافس(١٠).

وكانت هناك عدة أسباب وعوامل أهلت المنصور علي إلى الحكم منها انه تمتع بسمعة طيبة وقدراته الإدارية والعسكرية وأيضاً موضوع الإمامة، حيث كان منذ عهد الإمام المهدي عباس كان ملكاً يورث ليس لآل القاسم عامةً، بل للولد الأكبر من أبناء الإمام المتوفى أو لأحد أبنائه عموماً، فقد استمر هذا الوضع لأربعة أئمة حتى تولى المنصور علي فيكون الابن خلفاً لابيههذا من جانب، ومن جانب آخر كانت الظروف التي تعيشها اليمن جيدة من امن واستقرار، إلى جانب ما كانت عليه الدولة من قوة عند نهاية حكم المهدي عباس، والتي كانت من اهم العوامل المساعدة لنجاح المنصور علي، وهذا ما شجع آل الإمام وجميع من لهم مصالح في الترحيب بإبقاء الوضع السابق كما هو عليه وان يستمر في العهد الجديد عهد الإمام المنصور علي(١١).

إلا أنه لم يستمر الوضع إلا مدة زمنية قليلة ، حيث كان هذا النجاح نتيجة لما ورثه المنصور علي من حكم منظم وامن مستقر من عهد والده، واعتماده على رجال دولة والده الإمام المهدي عباس الأكفاء الذين لم يستمروا كثيراً نتيجة لسياسة المنصور علي الابتزازية(١٢).

أما أسباب تغير الوضع فقد كانت نتيجة لانتهاجه سياسة مغايرة جعلته يصطدم مع نتائجها التي ابتزت قدرات وإمكانيات الدولة القوية، وأفقدت البلاد الأمن والاستقرار، مما اضعف بالتالي إمكانية مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية، وهذا ما جعل مدة حكم المنصور علي تتصف بأنها بداية مرحلة تاريخية لدولة آل القاسم عرفت بالضعف والانفلات نتج عنها زيادة تفتت اليمن إلى أجزاء عدة(١٣).

وهذه السياسة التي انتهجها المنصور علي كانت نابعة من ميوله الشخصي التي أظهرت أثناء حكمه ابتداءً من ميوله إلى الراحة والترف إلى مصادرته لأموال وممتلكات مسؤولي الدولة وقيامه بإصدارات متعددة للعملة، وإثارته لبعض القبائل بقطع مقرراتهم مما جعلها تخرج عليه وتقوم بالتمرد، إلى جانب اهتمامه بالمظاهر مثل الاهتمام ببناء القصور وتعدد الزيجات والحفلات الكثيرة وغيرها(١٤).

سلك المنصور علي مسلك الملوك وجعل له ثلاث وزراء وولاهم جميع الأمور، ولم يشتغل بشيء من أمور مملكته إلا بالأعمار، وكان يميل إلى مجالسة النساء وكان يشتهر بالكرم والضيافة وبنا الدور وشيد القصور حيث كان شديد الولع ببناء القصور[١٥].

ثالثاً : نظام حكم المنصور علي :

النظام الإداري:

ورث المنصور علي عن أبيه الإمام المهدي عباس أسس الدولة القوية، القائمة على الإدارة المنظمة الخالية من التعقيدات والفساد الإداري والمالي[١٦]وظلت دولة المنصور علي على تلك الحالة في الأعوام الأولى لحكمه، وكانت نتيجة لاستمرار معظم رجال إدارة الإمام المهدي عباس في إدارة حكم المنصور علي ولكن ميول الإمام الشخصي كما تقدم ذكره جعلته ينتهج سياسة إدارية قائمة على أساس تسليم إدارة حكمه لأرباب دولته من الوزراء وغيرهم من المسؤولين[١٧] ومع ذلك كان الإمام المنصور علي قد التزم ببعض جوانب النظام الإداري الذي ورثه من حكم أبيه مع إدخال بعض التغيرات وكان الهيكل الإداري في عهده على النحو التالي:

١- الإمام :

كان الإمام المنصور علي بن المهدي عباس على رأس الهرم في الدولة، ويعد الحاكم المطلق خليفة الله في البلاد، حر التصرف في عزل وتعيين جميع مسؤولي الدولة، بل وفي غيرها من شؤون البلاد وكان يطلق عليه إمام أو خليفة[١٨].

٢- الوزراء والمشرفين :

كان يلي المنصور علي في السلطة (الوزير الأعظم) الذي يعينه الإمام ويعدهُ ساعدهُ الأيمن، ويعتبر الوزير الأعظم هو المسؤول الأول بعد الإمام عن حكم البلاد[١٩].

وكان يلي الوزير الأعظم في السلطة اربع وزراء وفي الغالب اقل، حيث كانت مهمة هؤلاء الوزراء التوسط والاشراف على حكم وايرادات بعض الولايات، فالوزراء هم الذين يقترحون على الإمام والوزير الاعظم تعيينات ولاء وامراء وقضاة وكتاب وغيرهم من الموظفين في مناطق الولايات التي يشرفون عليها[٢٠].

وكان حافظ المخازن (جامع الواجبات) بمرتبة الوزير في مدة حكم الإمام المهدي عباس واوائل مدة حكم الإمام المنصور علي، ومن ثم عمل الإمام بعد ذلك على الغاء منصب الوزارة

عمن يتولى حافظ المخازن، وجعل من يتولى هذا المنصب في مرتبة المشرف على الاوقاف، وكان عامل الوقف هذا محط اهتمام المنصور علي منذ وصوله إلى الحكم(٢١).

٣-قاضي القضاة وديوان القضاء :

كانت مكانة قاضي القضاة تضاهي مكانة الوزير الاعظم عند المنصور علي، إلا ان مهمة قاضي القضاة في هذه المدة تستدعي الاشراف على القضاء ومراقبة عمل القضاة مع رئاسة ديوان القضاء في صنعاء الذي كان يعد اخر من يفصل بالاحكام القضائية(٢٢)وديوان القضاء يتكون من ثلاثة قضاة او اكثر وهم اعلى هيئة قضائية في البلاد بعد قاضي القضاة في الغالب يصدر من الإمام مرسوم عند تعيينهم، وقد ازدادت مهام قاضي القضاة عندما قام المنصور علي بتنصيب شيخ الاسلام محم بن علي الشوكاني بعد وفاته، معاصراً بذلك حكم ثلاثة أئمة منهم الإمام المنصور علي، فمن هذه المهام التي انيطت بالشوكاني انه عمل مستشاراً للإمام في أمور القضاء والدين والإفتاء وغيرها من الأمور، وإلى جانب ذلك كان مسؤولاً عن الديباجة أي كاتب الإمام(٢٣).

٤-الولاة وأمراء الجند :

كان منصبهم يلي منصب الوزراء في الأهمية، والولاة يعينون ويعزلون من قبل الإمام مباشرة بعد اقتراح الوزير المسؤول الذي يعد المسؤول المباشر للوالي، فالوزير هو الرجل الوحيد بعد الإمام الذي له الحق في محاسبة ومراقبة الوالي(٢٤).

وكانت مهمة الولاة هي حكم الولايات إدارياً وحفظها امنياً، حيث يقومون بجمع الضرائب ويسلمونها إلى الوزير المسؤول عن المنطقة، وكانت الولاة لا يستمرون في حكم الولاية اكثر من سنة، إلا اذا حققوا وإرادت كبيرة، وكان الإمام يغير مواقع الولاة بعد مدة قصيرة او قوم بعزلهم نهائياً من مناصبهم بعد اقل من سنة او سنتين، وبالتالي يعين ولاة جدد إلا ان الإمام علي لم يلتزم بتطبيق ذلك النظام الاداري منذ النصف الاخير لحكمه، نتيجة لضعف شخصيته واضطراب الأوضاع في تلك المدة، وكان عدم تطبيق هذا النظام سبباً لتمرد بعض ولاة المناطق وامتناعهم عن التواصل مع المنصور علي وسلطاته في صنعاء في تلك المدة(٢٥).

وكان امراء الجند يعدّون في مرتبة الولاة، وفي الغالب يكون الوالي اميراً لجند الولاية التي يديرها، فعليه إلى جانب ذلك قمع التمردات وصد أي هجوم خارجي، وكان معظم امراء

الجند من عبيد المنصور علي لا يعتمد عليهم في حفظ وحراسة العاصمة فقط، بل ان الإمام المنصور علي كان ينصب بعض عبيده في بعض الولايات المهمة(٢٦).

المحور الثاني / اضطراب الأوضاع الداخلية في مدة حكم المنصور علي

– سياسة المنصور علي تجاه كبار موظفي الدولة :

قام المنصور علي بتعيين حسن بن عثمان العلفي بمنصب الوزير الأعظم رغم صغر سنه وذلك لما كان يتمتع به آل العلفي من نفوذ في الدولة، وكان الوزير يعتمد على استخدام قبائل حاشد في تكوين جيش الدولة اكثر من غيرهم، وذلك بسبب ولائه للقبيلة مما جعل بعض الباحثين يعدَّون سياسة الوزير حسن بن عثمان العلفي هذه سبباً في خروج وتمرد القبائل الاخرى على الدولة(٢٧).

كان الوزير حسن بن عثمان العلفي كان صغيراً على تحمل المسؤولية وان الإمام كان يتعاضى عمّا يقترفه من سلبيات، وان دعمهُ له لم يكن إلا لضمان ولاء المتنفذين من بني العلفي ورجال حاشد(٢٨).

اما سياسة المنصور علي مع كبار موظفيه الاخرين من غير بن العلفي واتباعهم، فكانت تقوم على سياسة التنكيل والعزل ومصادرة الاموال بهدف ابتزازهم، لرغبته الشديدة في جمع اكبر قدر ممكن من المال لتحقيق اغراضه، وكان اكثر من تعرض لهذا الاجراء من قبل المنصور علي هم من استمروا في حكومته من رجال دولة ابيه المهدي عباس(٢٩).

قام المنصور علي بعزل الوزير حسن بن زيد المحرابي ومصادرة امواله ثم حبسه بتهمة امتناعه عن دفع جزء من امواله للقبائل التي طالبت بمقررها السنوي الذي كان الإمام قد فرضه على جميع الوزراء وفي عام ١٧٨٢م قام المنصور علي بمصادرة اموال الوزير علي بن حسين الجرافي وقام بالغاء المنصب الوزاري من نظام ادارة حكمه لكل من يتولى مخازن حبوب (اليمن الاسفل) وكان الإمام المهدي عباس قد عين الجرافي في هذا المنصب، وكان الجرافي قد جمع اموالاً كثيرة جعلتهُ من اغنياء اليمن، وكانت اخباره تصل الى المنصور علي فطمع به وقام بمصادرة امواله وعزلهِ(٣٠).

أما سياسة المنصور علي مع بعض امراء جيشه من العبيد، فقد كان يكتفي بمصادرة أموالهم لابتزازهم، اما عقاب المنصور لخادمه احمد بن يحيى عقيل فهي صورة اخرى لعمليات

الابتزاز التي يقوم بها الإمام، حيث طلب منه اعطائه نسبة معينة من امواله، فرفض مما دفع الإمام إلى ان يصادر امواله ويستحوذ على اراضيه[٣١].

وكان السبب لاستخدام المنصور علي سياسته هذه المتمثلة بالتنكيل والابتزاز والضرب والحبس ضد اتباعه من الخدم والامراء العبيد دون غيرهم، يعود إلى وضع هذه الشريحة في المجتمع اليمني، لكونها من اصول حبشية، فالإمام يقوم بسياسته مع هذه الشريحة دون ان يضع لها أي حساب، لعدم انتمائها لقبائل يمنية يخشى رد فعلها[٣٢].

ويتضح ان سياسة المنصور علي هذه قد اثرت سلباً على الاستقرار الاداري في عهده، الامر الذي كان ينعكس على الوضع في البلاد، فتضطرب الأوضاع الاقتصادية والامنية.

- **سياسة المنصور علي مع القبائل :**

ان سياسة المنصور علي تجاه القبائل كانت مغايرة لسياسة ابيه المهدي عباس، حيث قام بعدم مراعاته لظروف واحوال القبائل، فبعد ان وصل إلى الحكم، قام بتخفيض المقررات المالية عليها، كما استخدم اسلوب المماطلة والتأخير عن بعض القبائل، وقطعها عن البعض الاخر، مما جعل هذه القبائل تخرج من مناطقها إلى ضواحي العاصمة، تطلب مالها من مقررات مالية معتادة من الدولة، فإذا احست بأستمرار التأخير والمماطلة تقوم بالهجوم على المدن والاسواق والمناطق الزراعية وتنهبها[٣٣].

ان القبائل اليمنية تمتاز ببعض الخصائص والمميزات، فهي قبائل مسلحة ومقاتلة، بل تقترب في كفائتها وجاهزيتها من كفاءة وجاهزية جيش دولة الإمام المنظم لانه منها، وكانت سياسة المنصور علي تختلف من قبيلة إلى اخرى، حيث استخدم سياسة العناد والمماطلة وقطع المقررات مع قبائل (ذو محمد)، بينما قرب قبائل (ذو حسين) وقبائل (حاشد) واعتمد عليهم في تكوين الجيش القبلي[٣٤].

وكانت سياسة المنصور علي مع قبائل (حاشد) قد جعلتها اقل القبائل القبلية خروجاً وتمرداً على حكمه، وذلك لان حاشد كانت اكثر القبائل مشاركة في النفوذ وفي تكوين جيش الدولة ممثلة بالوزراء والامراء وغيرهم، وتتميز قبيلة حاشد عن غيرها من القبائل اليمنية الكبيرة بنظامها السياسي، والمتمثل بوحدة زعيمها (شيخ المشايخ)[٣٥].

ان سياسة المنصور علي مع القبائل اليمنية وخاصة قبائل (بكيل وخولان و يام) له اثره الكبير في زعزعة حكمه، نتيجة لما كانت تحدثه من حركات تمردية وعصيان وخروج من مناطقها للهجوم على المناطق الزراعية والمدن، مع قيامها باعمال النهب والسلب والتخريب بحثاً عن الرزق، و لأغاظة حكومة الإمام ورداً منها على سياسة الإمام تجاهها، وكان لقيام القبائل بهذه الحركات الاثر الكبير على حكم المنصور علي وعلى البلاد لما خلفته من نتائج على مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية المضطربة والتي بدورها اثرت سلباً على حكم الائمة فيما بعد(٣٦).

- **ظهور حركات التمرد على حكم المنصور علي :**

ظهرت حركات الخروج والتمرد على حكم المنصور علي منذ السنوات الاولى لحكمه إلا انها لم تكن تمثل خطورة كبيرة على حكمه، فالدولة في ذلك الوقت كانت وما تزال قوية سياسياً واقتصادياً مما يمكنها القضاء على هذه الحركات عسكرياً، ومنذ اواخر العقد الاول لحكم المنصور علي بدأت بوادر الضعف في الدولة، حتى ظهر هذا الضعف بوضوح في عام ١٧٨٨م، هذا التدرج كان بسبب سياسة المنصور على مع القبائل، ورجال دولة ابيه وانغماسه في حياة القصر، ولكونه على ولاة اسهموا في اثارة مثل هذه الحركات(٣٧).

- **خروج علي بن احمد اسحاق على المنصور علي :**

كان خروج السيد علي بن احمد بن محمد بن اسحاق بن الإمام المهدي احمد بن الحسن بن الإمام القاسم وخلعه طاعة المنصور علي من اخطر الحركات السياسية على الإمام ن لأنها اول حركة سياسية هددتهُ، وهو في مقتبل حكمه وذلك لتحالف ابن اسحاق مع قبائل (برط) التي كانت من اخطر قبائل اليمن على حكم الإمام، إذ حاول ابن اسحاق مع هذه القبائل بقيادة القاضي عبدالله بن حسن العنسي القضاء على حكم المنصور علي في صنعاء، وعندما شعر بالفشل حاول الانتقال مع مناصريه التمركز في اليمن الاسفل، وكان ابن اسحاق يتمتع بمكانة علمية واجتماعية، وهو من اسرة الإمام القاسم مؤسس الدولة القاسمية في اليمن(٣٨).

واجه المنصور علي تمرد ابن اسحاق والقاضي العنسي بمعركة جنوب صنعاء مما ادى إلى القضاء على هذا التمرد، وقام ابن اسحاق بالاعتذار للأمام المنصور علي وقبل المنصور علي اعتذاره وفرض عليه الاقامة الجبرية(٣٩).

وبذلك نستطيع القول ان خروج ابن اسحاق على المنصور علي كان فاتحة لظهور تمردات قمعية ومناطقية وحركات عصيان متتالية على الحكم.

-حركات التمرد والعصيان القبلي والمناطقي:

ان اول حركات عصيان قبلية ومناطقية على حكم المنصور علي كانت في عام ١٧٧٩م، والتي حدثت نتيجة مشاكل بين الدولة والقبائل من جهة، وبين القبائل وبعضها البعض من جهة اخرى، أدت إلى حدوث اضطرابات وفتن وحروب استمرت عدة سنوات، فقد بدأت المشاكل والاضطرابات بسبب ولاة المنصور علي التي كانت تثير الاهالي، وبذلك بفرض عليهم غرامات كبيرة وكان الصراع بين القبائل والمناطق مع بعضها البعض مظهراً من مظاهر الاضطرابات في البلاد، الذي كان نتيجة لغياب الدولة من جهة، وتغاضي حكومة الإمام المنصور علي من جهة اخرى(٤٠)، لقد كان تمرد القضاة آل العنسي عبدالله بن حسن العنسي وحسين بن حسن العنسي مع قبائل ذو محمد على المنصور علي من اكثر التمردات خطورة على الاطلاق، رغم تقطع تمرداتهم من حين إلى اخر فقد سيطروا على مناطق نفوذ الإمام ادارياً ودخولهم مع قبائل تلك المناطق في صراعات استمرت عدة سنوات ونتيجة لتفاقم الأوضاع في البلاد قام الإمام بتجهيز حملة عسكرية كبيرة للقضاء على هذه التمردات والتي بدأت عام ١٧٨٩م، نتج عنها اخضاع القبائل والمناطق المتمردة لسلطة الإمام ولكن لم يستمر هذا الوضع اكثر من عام حتى عأدت حركات التمرد والعصيان في عموم البلاد وامتناعها عن دفع ما عليها من حقوق للدولة(٤١).

نتيجة لهذه الأحداث والاضطرابات في البلاد، راجع الإمام وكبار مسؤوليه حساباتهم نتيجة لما سببته هذه الأوضاع من تدهور لخزانة الإمام، مع ضربها لمصالح الوزراء والمسؤولين فقام الإمام باتخاذ بعض التدابير لمحاولة القضاء على هذه الأوضاع حيث قام بمحاولته ضرب قبيلة بقبيلة اخرى، حيث نجح هذا الامر في بدايته ولكن بعد ذلك بدأت هذه الفتن والتمردات تنتشر

بين القبائل المحيطة بصنعاء، مما ادى إلى تطور هذه الاضطرابات والفتن داخل صنعاء نفسها(٤٢).

ان دولة الإمام المنصور علي بدأت منذ عام ١٨٠٦ م تعيش أوضاعاً اكثر اضطراباً اصبحت معها الدولة عاجزة عن القضاء على هذه الأوضاع وايجاد حلول لها، وقد تسارعت الأحداث والاضطرابات في البلاد في منتصف عام ١٨٠٧م، فتعددت اشكال الفوضى والاضطرابات حتى شملت مختلف الجوانب السياسية، والاقتصادية، والامنية، بشكل كبير منذ تولي المنصور علي الحكم، فقد ارتفعت الاسعار وتعدد ضرب العملة، وانتشرت المجاعة، كما تعرضت صنعاء للحصار من القبائل إلى جانب التهديدات الخارجية المتزايدة(٤٣).

وفي هذه الحالة العصيبة التي تمر بها دولة المنصور علي، بل دولة ائمة آل القاسم ادرك سيف الاسلام احمد ابن المنصور علي ان السكوت والانتظار اكثر سيقضي على ملك آبائه واجداده، فبدأ من حينها يفرض نفسه لمحاولة اصلاح الدولة قبل ان تسقط(٤٤).

-سقوط حكم المنصور علي :

امام ما شهدته صنعاء والبلاد بشكل عام من ازمات اقتصادية وسياسية وامنية، ادرك سيف الاسلام احمد بن المنصور علي بضرورة محاولة القضاء على هذه الأوضاع ومسبباتها، وهذا لا يتم إلا بتدبير انقلاب على حكم ابيه والقضاء على حكومته المتنفذة، ولقد اشتهر سيف الاسلام احمد في اوساط الناس بما قام به من ادوار بارزة خلال الاعوام الثلاثة الماضية اكثر من غيره، التي حاول من خلالها انقاذ حكم ابيه(٤٥).

قام سيف الاسلام احمد بن المنصور علي بطرح فكرة الانقلاب على الوزير الاعظم كونه من يسير جميع شؤون الدولة لعله يتجنب مشاكل كثيرة، غير ان الوزير اعترض على ذلك فقام جنود الدولة بالتجمع في ساحة دار سيف الاسلام احمد يشكون مماطلة الوزير، وتأخيره لرواتبهم شهر بعد شهر فقام سيف الاسلام احمد باستدعاء الوزير لحل مشكلة الجنود الذين رفضوا الخدمة، فرفض الوزير الحضور فما كان من سيف الاسلام احمد الا ان امر بعض جنوده بمداهمة بيت الوزير والقاء القبض عليه(٤٦).

ايد جميع من حضر الاجتماع سيف الاسلام احمد فيما يتخذه من تدابير امنية وسياسية، من شأنها ان تنقذ البلاد من هذه الازمة وفي مساء ذلك اليوم قام سيف الاسلام احمد بالتدابير الامنية

لانجاح الانقلاب، فقام بتغيير حراس دار ابيه، وارسال الكتب إلى جميع ولاة الدولة يشرح لهم مبررات الموقف، اما المنصور علي فكان لا يعلم عن الازمة والتدابير والانقلاب شيئاً لانشغاله بنفسه كما هي عادته، الا في وقت متأخر من تلك الليلة(٤٧).

ادرك المنصور علي انه غير قادر على مواجهة خطورة الموقف وكان حينها قد بلغ الثانية والسبعين من عمره، قضى منها خمسة وثلاثين سنة يحكم البلاد، حيث قام بتسليم الحكم لابنه سيف الاسلام احمد، فحاول الامير سيف الاسلام احمد خلال هذه المدة اعادة الامن للبلاد، وقام ببعض المحاولات الاصلاحية(٤٨).

ظل الإمام المنصور علي يعيش حياة عادية لا يتدخل بأي شأن من شؤون الدولة، إلى ان توفى في اول ساعة من ليلة الاربعاء ٢٣ اكتوبر ١٨٠٩م في دار الطواشي ودفن في بستان المتوكل بصنعاء(٤٩).

الخاتمة

يتضح بعد استكمال بحثي هذا، ان المنصور علي كان مولع بتشييد القصور وحبه لحياة الاسترخاء والراحة، ومجالسة النساء مما ادى إلى أحداث خلل في الجوانب الادارية والاقتصادية والسياسية في البلاد واضعاف النظام الاداري بشكل كبير.

كذلك تبين ان سياسة المنصور علي الداخلية كانت سبباً في اثارة القبائل على الدولة، كما ادى تقاعس الإمام وحكومته عن التصدي لحركات التمرد من البداية ومعالجتها إلى نمو ظاهرة القبائل والمناطق على الدولة مما ادى إلى سقوط حكم الإمام المنصور علي.

الهوامش والتعليقات

(1) Play fait Captain , R.L:Al- history of ARABIA FELIX OR YEMEN , USA, 1978.P:122.

(٢) محمد بن علي الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، ط١، دار الفكر ، دمشق، ١٩٩٨، ص٣٢٣ – ٤٦٢.

(٣) د. حسين بن عبدالله العمري، مئة عام من تاريخ اليمن الحديث، ط٢، دار الفكر، دمشق ١٩٨٨ ، ص٥٧.

(٤) محمد بن محمد زبارة، نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ١٩٧٩، ج٢، ص١٤١.

(٥) محمد بن علي الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، المصدر السابق، ص٤٦٥.

(٦) مجهول المؤلف، حوليات يمانية (اليمن في القرن التاسع عشر الميلادي)، دار الحكمة، صنعاء، ١٩٩١، ص١٦٥ – ١٧٠.

(٧) محمد بن علي الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، المصدر السابق، ص٤٦٣–٤٦٤.

(٨) محمد بن محمد زبارة، نشر العرف لنبلاء اليمن بعد الالف، ط٢، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ١٩٨٥، ج١، ص٢٧.

(٩) لطف الله بن احمد جحاف، درر الحور العين في سيرة الإمام المنصور علي ورجال ودولته الميامين، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء، صنعاء، ٢٠٠٠، ص١١٠.

(١٠) لطف الله بن احمد جحاف، درر الحور العين في سيرة الإمام المنصور علي ورجال ودولته الميامين، المصدر السابق، ص٣٤٩.

(١١) محمد بن اسماعيل الكبيسي، اللطائف السنية في اخبار الممالك اليمنية، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٤٠٤هـ، ص٢٩٧.

(١٢) محمد بن اسماعيل الكبيسي، المصدر نفسه، ٢٩٨.

(١٣) المصدر نفسه، ص٢٩٨.

(١٤) المصدر نفسه، ص٢٩٨.

(١٥) عبدالواسع بن يحيى الواسعي، تاريخ اليمن المسمى فرجه الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، ط٢، مكتبة اليمن الكبرى، صنعاء، ١٩٩١، ص٢٣٣–٢٣٤.

(١٦) د.احمد قايد الصايدي، المادة التاريخية في كتابات (نيبور) عن اليمن، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٠، ص١٣١.

(١٧) سيد مصطفى سالم، نصوص يمنية عن الحملة الفرنسية على مصر، ط٢، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ١٩٨٩، ص٢٠.

(١٨) عبدالله عبدالوهاب الشماحي، اليمن الانسان والحضارة، ط٢، دار الحكمة، صنعاء، ١٩٨٢، ص١٥٨.

(١٩) محمد بن علي الشوكاني، المصدر السابق، ص٤٦٤–٤٦٨.

(٢٠) لطف الله بن احمد جحاف، درر الحور العين في سيرة الإمام المنصور علي ورجال ودولته الميامين، المصدر السابق، ص٢٧١–٢٧٢.

(٢١) المصدر نفسه، ص٥٢.

(٢٢) حسين بن عبدالله العمري، مئة عام من تاريخ اليمن الحديث، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٨، ص٨١–٨٥.

(٢٣) حسين بن عبدالله العمري، الإمام الشوكاني رائد عصره (دراسة في فقهه وفكره)، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٠، ص٨٧–٨٩–٩٣.

(24) Play Fair AHISTORY , P:124-126.

(٢٥) احمد قايد الصايدي، المصدر السابق، ص٩١.

(٢٦) حسين بن عبدالله العمري، الامراء العبيد والمماليك في اليمن، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٨٩، ص٥٨.

(٢٧) حيدر علي ناجي، الانهيار السياسي للدولة القاسمية في اليمن، جامعة صنعاء، صنعاء، ١٩٩٤، ص٢٦.

(٢٨) لطف الله بن احمد جحاف، درر نحور الحور العين، المصدر السابق، ص٥٣.

(٢٩) محمد بن محمد زبارة، نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر، المصدر السابق، ص٣٧٩.

(٣٠) حسين بن عبدالله العمري، مئة عام من تاريخ اليمن الحديث، المصدر السابق، ص٧١.

(٣١) لطف الله بن احمد جحاف، درر نحور الحور العين، المصدر السابق، ص٦٥٠.

(32) AL-Amri , Husaynb , Abdullah: the yemen in the 18 & 19 centuries- London, 1985 , p:22.

(٣٣) لطف الله بن احمد جحاف، درر نحور الحور العين، المصدر السابق، ص٧٠١ – ٢٠٢.

(٣٤) المصدر نفسه، ص٤٥٥ – ٤٥٦ – ٤٨١ – ٤٨٢ – ٧٥٩.

(٣٥) فضل علي ابو غانم، القبيلة والدولة في اليمن، ط١، دار المنار، القاهرة، ١٩٩٠، ص٢٠٨.

(٣٦) حسين بن عبدالله العمري، مئة عام من تاريخ اليمن الحديث، المصدر السابق، ص٩٣– ١١٦.

(٣٧) المصدر نفسه، ص١١٦.

(٣٨) احمد قايد الصايدي، المصدر السابق، ص١٤٥ – ٢٤٢ ؛ حسين بن عبدالله العمري، مئة عام من تاريخ اليمن الحديث، المصر السابق، ص١٠٢.

(٣٩) محمد بن علي الشوكاني، المصدر السابق، ص٤٣٢.

(٤٠) لطف الله بن احمد جحاف، درر نحور العين، المصدر السابق، ص٢٧٥.

(٤١) المصدر نفسه، ص٣٧٣.

(٤٢) المصدر نفسه، ص٥٧٧ – ٥٨٧.

(٤٣) عبد الرحمن بن علي البهلكي، نفح العود في سيرة دولة الشريف حمود، مطابع جازان، جازان، ١٩٨٦، ص٢٤٧ – ٢٥٣ ؛ لطف الله بن احمد جحاف، درر حور العين، ص٧٥١–٧٥٥.

(٤٤) المصدر نفسه، ص٧٥٦.

(٤٥) محمد بن اسماعيل الكبيسي، اللطائف السنية في اخبار الممالك اليمنية، المصدر السابق، ص٢٩٩.

(٤٦) حسين بن عبدالله العمري، مئة عام من تاريخ اليمن الحديث، المصدر السابق، ص١٦٠ – ١٦١.

(٤٧) محمد بن علي الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، المصدر السابق، ص٤٦٨.

(٤٨) لطف الله بن احمد جحاف، درر نحور الحور العين، المصدر السابق، ص٨٠٨–٨٧٥.

(٤٩)محمد بن علي الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، المصدر السابق، ص٤٦٩.

المصادر

اولاً : المصادر باللغة العربية :

١. د. احمد قايد الصايدي، المادة التاريخية في كتابات (نيبور) عن اليمن، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٠.
٢. حسين بن عبدالله العمري، الإمام الشوكاني رائد عصره (دراسة في فقهه وفكره)، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٠.
٣. حسين بن عبدالله العمري، الامراء العبيد والمماليك في اليمن، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٨٩.
٤. د. حسين بن عبدالله العمري، مئة عام من تاريخ اليمن الحديث، ط٢، دار الفكر، دمشق ١٩٨٨.
٥. حسين بن عبدالله العمري، مئة عام من تاريخ اليمن الحديث، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٨.
٦. حيدر علي ناجي، الانهيار السياسي للدولة القاسمية في اليمن، جامعة صنعاء، صنعاء، ١٩٩٤.
٧. سيد مصطفى سالم، نصوص يمنية عن الحملة الفرنسية على مصر، ط٢، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ١٩٨٩.
٨. عبد الرحمن بن علي البهلكي، نفح العود في سيرة دولة الشريف حمود، مطابع جازان، جازان، ١٩٨٦.
٩. عبدالله عبدالوهاب الشماحي، اليمن الانسان والحضارة، ط٢، دار الحكمة، صنعاء، ١٩٨٢.
١٠. عبدالواسع بن يحيى الواسعي، تاريخ اليمن المسمى فرجه الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، ط٢، مكتبة اليمن الكبرى، صنعاء، ١٩٩١.
١١. فضل علي ابو غانم، القبيلة والدولة في اليمن، ط١، دار المنار، القاهرة، ١٩٩٠.
١٢. لطف الله بن احمد جحاف، درر الحور العين في سيرة الإمام المنصور علي ورجال ودولته الميامين، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء، صنعاء، ٢٠٠٠.

١٣. مجهول المؤلف، حوليات يمانية (اليمن في القرن التاسع عشر الميلادي)، دار الحكمة، صنعاء، ١٩٩١.
١٤. محمد بن اسماعيل الكبيسي، اللطائف السنية في اخبار الممالك اليمنية، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٤٠٤هـ.
١٥. محمد بن علي الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، ط١، دار الفكر ، دمشق، ١٩٩٨.
١٦. محمد بن محمد زبارة، نشر العرف لنبلاء اليمن بعد الالف، ط٢، ج١، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ١٩٨٥.
١٧. محمد بن محمد زبارة، نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر، ج٢، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ١٩٧٩.

ثانياً : المصادر باللغة الانكليزية :

1- Play fait Captain , R.L:Al- history of ARABIA FELIX OR YEMEN , USA, 1978.
2- AL-Amri , Husaynb , Abdullah: the yemen in the 18 & 19 centuries- London, 1985.